

القوانين والانظمة

(أ) لاحقة لقانون الجمارك والمكوس (ب) لاحقة تعديل تعرفه الرسوم الجركية (ج) نظام بشأن تنظيم المعاملة القانونية عن البضائع واستلامها من مستودع الجمارك في ساعات الدوام (د) تمييز الطرق والمعايير التي يمكن استيراد البضائع منها الى المنطقة (هـ) لاحقة قانونية بشأن نفوذ اسناد التصريف التي تعطى للخزينة ودوائر الحكومة من رسوم الدخا ورسوم الخط الجماركي (و) نظام يقتض قانون الادوات (ز) نظام خاص حول منع نقشي وانتشار الذبابة البري على حدود المنطقة التجارية (ح) لاحقة قانونية بشأن تخصيص راتب امالة السيد احمد عبدالمهدي نفوذ محكمة عمان الابتدائية السابق (ط) نظام جمع الاعانات (ي) قانون تصرف الذمركات الاجابية وانجارت والمبنيات الدينية من حيازة اموال غير متقولة في شرقي الاردن

البلاغات الرسمية

(أ) تعداد الاغنام (ب) المطبوعات والاوزام (ج) الحروف (د) التصرف في المده ظنين بشراء اراضي (هـ) تأجيل الاموال الاموية (و) خيرية التمتع (ز) التمتع (ح) البريد (ط) نشرات الصحف (ي) جداول القاموس التي تعنى مرادفها (ق) الاجرة من القرامة يقتض فاذة ١٧ من نفوذ انجور البرق والبريد (ك) اشهاد استخبار وسائط الركوب والشحن (ل) اوقات دوام مكاتب البريد

الموظفون

- (١) (أ) موظفو الزراعة ٩
- (٢) (ب) موظفو المالية والجمارك والمكوس ١٠
- (٣) قرارات الامهال والاحكام الجزائية ١٧-١٦
- (٤) الجداول الاسبوعية الامراض الربائية ١٧
- (٥) الاعلانات ١٩-١٨
- (٦) جدول خطأ وصراب لقانون الموظفين ٢٠

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن

حان: يوم الثلاثاء ٢٩ رجب سنة ١٣٤٥

وسيلة ١ شباط سنة ١٩٢٧

القوانين والانظمة

لاحقة لقانون الجمارك والمكوس

استناداً لصلاحية الخولة للمجلس التنفيذي في المادة ٤٤ من قانون الجمارك والمكوس المؤرخ في ٢٧ الجول ١٩٢٦ قد تقرر اعفاء المواد الوارد ذكرها ادناه من الرسوم الجركية

١- فيما يختص بالمعاهد الدينية والعلمية والخيرية

(أ) الممدات والاوزام الطيبة والآلات والعدد الجراحية المرسله الى اي مستشفى او ملجأ مجاذب او معمل ادوية تديره جمعية خيرية ادارة كلية او جزئية ويشهد مدير الصحة بانه يدار على هذه الكيفية

(ب) الادوات والفروشات والمرسلات للمعاهد والاكولات والمبوسات المرسله للاديرة والخير المرسل للكنايس واجزاؤها الرئيسية والادوات التعليمية ولا يدخل في جملتها المواد الخام والمواد المصنوعة او الغير كاملة الصنع التي يراد لكل كمين

يعم في حالتها الحاضرة او بعد اتمام تجهيزها (المرسله للاستعمال في التعليم او البحث الى مدرسة او معهد اذا كانت المدرسة او المعهد تدار من قبل الطائفة الدينية او من قبل شخص او هيئة حازت موافقة المجلس التنفيذي ويشهد مدير المعارف بانها تدار على هذه الكيفية

(ج) المواد المذكورة في الفقرة (ب) والمبوسات المرسله الى دار ايتام او مأوى عجرة لاستعمال الايتام والعجزة اذا كان ذلك الميتم او مأوى العجزة تديره طائفة دينية او جمعية خيرية

(د) ادوات الزينة والفروشات المرسله للمعاهد والاكولات والمبوسات المرسله للاديرة والخير المرسل للكنايس للاستعمال في الطقوس الدينية على ان لا تتجاوز الكمية عن ٣٠٠ ليرة في السنة لكل كمين

(هـ) المصنوعات الفنية والمجموعات العلمية او الفنية والتماذج والاشياء ذات القيمة الاثرية والعلمية المرسله الى متحف او مكتبة تدار للمصلحة العامة او ملحقة بمعهد علمي على ان يوافق عليها المجلس التنفيذي

(و) الادوات والجهازات العلمية المرسله لاجل التنقيب او البحث الى اية جمعية تشتغل في المباحث الاثرية وحازت موافقة المجلس التنفيذي

ويشترط في جميع هذه الاحوال ان تكون المواد مشحونة ومرسل بها كشف يقسمها ومصاريفها رأساً الى المستشفى او ملجأ المجاذب او معمل الادوية او المدرسة او دار الايتام او مأوى العجزة او المعهد العلمي او الديني او معهد المباحث الاثرية او الى مندوب مفوض عنه وليس الى وكيل او تاجر ما وان يعطى التذويب المفوض قبل استلامه للمواد تصريحا كتابيا للمدير يتضمن بان تلك المواد يحتاج اليها المعهد لاستعمالها الخاص فقط وليس للتجار بها

تكملة من الجمل

(ز) مواد البناء التي تستوردها
المعاهد الدينية لبناء معبد أو دير أو مستشفى
أو مدرسة أو دار إيتام أو مأوى عجزة
أو ملجأ للسجاذيب بشرط أن تكون هذه
المؤسسات مدارة من لدن طائفة دينية
وعلى أن يوافق من صفتها هذه المجالس
التنفيذية

(ب) ما يختص بجمعية الرفق بالحيوان
اللائحة الرسمية والشارات التي
يرتديها موظفو الجمعية - المسدسات الخاصة
بأهلاك الحيوانات

(ج) أقدائف (خرطوش المسدسات)
الخاصة بأهلاك الحيوانات

(د) المركبات الثقيلة لقتل الحيوانات
بواسطة الغاز

(هـ) تجهيزات التطهير (كغوف
المطاط والسترات البيضاء والمرشات)

٣ - ما يختص بالطبابة
الأدوات والآلات المستعملة في
طب الأسنان والجراحة والطبابة
المطهرات وجميع العقاقير والمستحضرات
الطبية ما خلا السيزر
الضادات والمراهم المختصة بالمعاملات
الجراحية وطب الأسنان
الآلات المختصة بالبصريات خلافاً
للظنارات والتلسكوب

٤ - ما يختص بالمواثيق البحرية
البواخر والمراكب الشراعية والزوارق
اليديوية والنارية واية مواثيق أخرى بحرية
واجزائها الثانية والمجازيف والمراسي بشرط
أنه في حال تحطيمها أو تكسيراها تستوفى
الرسوم على القطع حسب التعمير في السارية
المفعول في ذاك الوقت

٥ - ما يختص بالصناعة
آلات الطباعة والتجليد وحروف
الطباعة
العدد والأدوات المستعملة في الصناعة
اليديوية

٦ - ما يختص ببعض صناعات
بذر الكاكو وبذر السمسم وبذر
القطن وبذر الكتان وبذر عين الشمس
وبذر الخروع وبذر الجنبيل وبذر الكولزا
وبذر البلب وبذر الزيتون وزيت الزيتون
جلود الحيوانات الخام والمنشقة (ما
عدا الفرو)

قشور وب و خلاصة البلوط والكتنا
والجوز والليمون والكويبراتشو
والمانجروف والقلمونيك بكبسول
القناني والقلمين والجندار والدجانات
« صردا الحروف »
الصباغات بجميع أنواعها - البراميل
الفارغة والمواثيق الخشبية والحديدية

والواحبا « إخلاعها »
غزل القطن وغزل الحرير الاصطناعي
وغزل الصوف والخيط العسوفة
« مواد متفرقة »

٧ - المحرم المبردة والمنضجة
الأكياس المتفرقة
الآلات المستعملة لإطفاء النار
الشارات اللازمة للكشفافة بشرط
أن يصادق عليها مدير المرف

الواح التملك
الكبريت الناعم
السباتك والنقود الذهبية والعملة الورقية
المواد الغذائية للمواثيق والطعام
للطيور المذكورة في الحرف (ج) من
الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من قانون الجمارك
والمكسوس لسنة ١٩٢٦

تغديلات المادة ٤٣
الفقرة ٢ الحرف أ
يضاف ما يأتي :

بشرط أنه إذا استورد شخص ما
أحد الأشياء المعفاة بموجب هذه الفقرة
عليه أن يقدم نصراً يحاسب النموذج الذي
يعينه المدير بشأن ذلك الشيء ويقر عليه
دفع الرسوم عن الأشياء التي تستوردها
أو يتصرف بها خلافاً للتصريح المتقدم على
أن لا يؤخر ذلك على أية دعوى تقام ضد
تقديم تصاريح كاذبة

« ج » المحروقات الرئيسية واجزائها
الثانية ومن ضمنها المغلايات واجزائها
الثانية وجماعات الكهرباء والآلات
الأخرى التي لا ينفصل فيها المحرك الرئيسي
عن الاجزاء الفعالة ولا تشمل الآلات
النقالة وذات المحركات والمداخل البخارية
والآلات النارية والمحركات الرئيسية
المستعملة كوسائل نقل

الفقرة ٣ الحرف ب
يضاف بعد كلمة « والآلات التصوير »
كلمة « وماكينات الكتابة »
« الفقرة ٤ »
يضاف بعد كلمة « مهاجر » في السطر الأول
عبارة « يدخل البلاد ضمن قانون المهاجرة
موضوع الفقرة
يستعاض من عبارة « امتعة افراد
القوات البريطانية » بعبارة امتعة موظفي
حكومة المنطقة وافراد القوات البريطانية
الفقرة ٥ الحرف أ
يستعاض من عما جاء بالحرف المذكور
بما يأتي :

الامتعة المذكورة في الحرف أ من
الفقرة ٤ إذا جلبها ضباط وافراد اية قوة
بريطانية يخدمون في المنطقة
الفقرة ٥ الحرف ب
يستعاض عما جاء بالحرف المذكور
بما يأتي :

اللائحة الرسمية لضباط القوات
البريطانية واللائحة الرسمية لموظفي
الحكومة الرسمية ومن جملتها الاسلحة
والشارات والاجهزة المختصة بوظائفهم
الفقرة ٥ الحرف ج
يستعاض عما جاء بالحرف المذكور
بما يأتي :

مفروشات جنيم الضباط وتجهيزاتها
المستوردة كقدم ضروري منها أي لكل
واحد من ضباط قوات جلالته أو من قوة
الحدود أو قوات حكومة المنطقة خيمة
واحدة وطاولة وكريسي وثقت وفراش
وكله « ناموسية » وحمام وصندوق أدوات
مطبخ

الفقرة ٥ الحرف ج
تلقى المبرات الآتية كلها :

ويشترط في ذلك أنه إذا قدمت
بضائع للقوات البريطانية بواسطة متعهد
أو دفعت عنها الرسوم الجمركية فيرد المتعهد
مبلغ مساوي لقيمة الرسوم الجمركية المدفوعة
وذلك عند تقديمه الى المدير وصولاً من
قبل القوات البريطانية بشعر باستلام
تلك البضائع

الفقرة ٧ الحرف أ
تلقى عبارة « وماكينات الكتابة »
واقسامها « وعبارة والحطب للحرق
وفحم الحطب ويستعاض عن عبارة

« الطيور والحيوانات الحية » بعبارة
الابكار والاغنام
إذا في حالة ما وقع خلاف فيما إذا
كانت الاشياء المستوردة تابعة لأغناء أم
خلاف ذلك تحال المسئلة الى المدير الذي
يكون قراره نهائياً يسرى مفعول هذه
اللائحة اعتباراً من ٢٧ ايلول ١٩٢٦

٢٣ - ١ - ١٩٢٧
رئيس الظنار
حسن خالد أبي الهدى

« لائحة تعديل تعرفه الرسوم الجمركية »
استناداً للأداة الثالثة من قانون
الجمارك والمكسوس لسنة ١٩٢٦ تقرر تعديل
تعريف الرسوم الجمركية على الصورة الآتية :

الجدول ٢
التبذير من كافة الانواع ٣ غروش الكيلو
الروم والقمموت ٣ غروش الكيلو
الجدول ٣
الكولونيا والروائح فقط ٢٥ في المئة
على قيمتها
اما الباقي المذكور في الجدول السابق
فيكون على حساب ١٢ في المئة
الجدول ٧
الحلويات من جميع الانواع بما فيه
المرجات والفواكه المنشقة (أي التفوح

وعصير الفواكه والشكولاتة والملابس الخ
١٣ في المئة على قيمتها
الجدول ٨
انضمام ٢٣ مليون الكيلو
الخام ١٣ مليون الكيلو
الجدول ١١
الكبريت د غروش عن كل رزمة اذا لم
تزد عن ١٠٠٠٠ عودة وانما زادت يؤخذ
خمس قروش عن كل عشرة آلاف اضافية
الورق للصهر ١٢ في المئة على القيمة
الشمع الخام ١٢ في المئة على القيمة
الشمع المشغول للتصدير ١٢ في المئة
على القيمة
اواني الحديد المدعون ١٢ في المئة
على القيمة
اواني الالومنيوم ١٢ في المئة على القيمة
الجدول ١٢
جميع البضائع التي كانت رسومها
١٥ في المئة يؤخذ عنها ١٢ في المئة عن
قيمتها فقط ١٢-١٠-١٢٧
قاضى القضاة رئيس النظار
وناظر العدلية حسن خالدا ابو الهدى
حسام الدين
محافظة الآثار السكرتير العام
رضا توفيق عارف العارف
مدير المعارف مدير الثقافة
اديب

نظام بشأن تنظيم المعاملة القانونية عن
البضائع واستلامها من مستودع الجرك
في غير ساعات الدوام الرسمية
اذا طلب احد التجار ان يتم المعاملة
القانونية عن بضائجه ويستلمها من الجرك
في غير ساعات العمل الرسمية يترتب عليه
دفع الاجرة المبنية اذناه الى الموظفين
المطلوب اشغالهم في معدل الساعة
مأمور المركز ١٠ قروش مصري
كل ساعة
الحاسب او المحسن ٧ قروش مصري
كل ساعة
المأمين او امين المستودع او مساعد
الحاسب د قروش عن كل ساعة
الحافظ ٣ قروش لكل ساعة
٢ - يقدم التاجر طلبا الى مأمور
المركز يذكر فيه نوع الشغل الذي يطلب
اتمامه والوقت اللازم للشغل ولا يمكن
تقديم الطلب لانه يقل عن نصف ساعة
وكيل مدير الجمارك ورئيس النظار
والأكوس وناظر المالية
عبد الله الجود حسن خالدا ابو الهدى

بمقتضى الصلاحية المخولة اليها في
المادة ٣٦ من قانون الجمارك والأكوس لسنة
١٩٢٦ قد عينا الطريق والمعايير التي يمكن
استيراد البضائع منها الى المنطقة كما هو
مدرج في اذناه
من سوريا
١ - يجوز ادخال البضائع من سوريا
الى المنطقة عن الطريق الآتية:
أ - بالسكة الحديدية من درعا الى عمان
ب - بطريق البر من درعا الى الرمثا
من فلسطين
يجوز ادخال الكحول والمشروبات
الروحية والدخان من فلسطين الى المنطقة
عن الطريق الآتية:
أ - بالسكة الحديدية الى عمان
ب - برا عن جسر النابلي
٢ - باقي البضائع فيجوز ادخالها عن
الطريق الآتية:
أ - بالسكة الحديدية
ب - جسر المجمع
ج - الشيخ حسن
د - الدمامية
هـ - النابلي
و - البحر الميت
ز - عن طريق غور الصافي وغور
المزرعة الى الطقيلة والكويلة
ح - عن طريق قلعة الشغول الى العقبة
٣ - من مخازن نجد والبلاد
الخرى
أ - عن ميناء العقبة
ب - عن طريق البحر الجنوبي

٤ - جميع البضائع التي تزد على
المنطقة من غير الطرق والمعايير المعينة
تعتبر مهربة
في ١٢ - ١ - ١٩٢٧
قائد الجيش رئيس النظار
العربي وناظر المالية
فريدريك بيك حسن خالدا ابو الهدى
وكيل مدير الجمارك والأكوس
عبد الله الجود

لائحة قانونية بشأن عفواسناد التصرف
التي تعطى للخزينة ودوائر الحكومة
من رسوم الدمغا ورسوم الخط الحجازي
بما ان الفقرة ١٦ من المادة التاسعة
من قانون الدمغة تقضي بالصاق الطوابع
على اسناد التصرف كما ان الارادة السنية
المؤرخة في ١٠ ايلول ١٩١٨ تقضي بالصاق
طوابع حجازية ايضا على تلك الاسناد
ولما كانت المصلحة وتسهيل المعاملات
تقضي بالكف عن هذه الاصول غير
الضرورية وكان المبدأ الذي اتخذته الحكومة
حتى الآن من مقتضاه عفوكافة المعاملات
الرسمية من الضرائب والرسوم سيما وقد
سبق ان صدر قانون بعفوها من رسوم
الحاكم والطوابع واخر باستثنائها من رسوم
كتاب العدل

قد تقرر الموافقة على اعفاء اسناد
التصرف التي تعطى للخزينة ودوائر
الحكومة من رسوم الدمغا ورسوم الخط
الحجازي ورفع اللائحة القانونية الموضوعة
لهذه الغاية بشكها التبت ذيل هذا القرار
لقام الامارة الجليلة حتى اذا افترت
بالتصديق المالي وضعت موضع التطبيق
لائحة قانونية بشأن عفواسناد التصرف
التي تعطى للخزينة ودوائر الحكومة
من رسوم الدمغا ورسوم الخط الحجازي
المادة الاولى - تعفى اسناد التصرف
التي تعطى للخزينة ودوائر الحكومة
من رسوم الدمغا ورسوم الخط الحجازي
المادة الثانية - يعتبر هذا القانون
من تاريخ نشره
المادة الثالثة - ناظر المالية مأمور
بافذا احكام هذا القانون
٦ رجب ١٣٤٥ و ٦ كانون الثاني
« عيا الله »
قاضى القضاة رئيس النظار
وناظر العدلية حسن خالدا ابو الهدى
حسام الدين
محافظة الآثار السكرتير العام
رضا توفيق عارف العارف
مدير المعارف مدير الثقافة
اديب

« نظام بمقتضى قانون العاديات »
استنادا للصلاحيات المخولة للمجلس
التنفيذي في المادة السابعة من قانون
العاديات المؤرخ في ٢٢ تموز ١٩٢٥
(والمنشور في العدد ١١٣ من الجريدة
الرسمية) تقرر سن النظام الآتي فيما
يتعلق بالتصاريح والتذاكر لزيارة جرش
وبترا
« تصاريح وتذاكر لزيارة جرش وبترا »
النادة ١ - لا يسمح لشخص ما
بزيارة المواقع الاثرية في جرش او بترا
بدون الحصول اولا على تصريح او تذكرة
لتلك الزيارة وفقا لهذه النظامات
٢ - لا يستوفى رسم عن التصاريح
التي يجوز الحصول عليها لدى تقديم طلب
الى محافظ الآثار في عمان
تعطى هذه التصاريح فقط لمن يلي:
(أ) المقيمون في شرقي الاردن
ومن ضمنهم افراد قوات جلالته
البريطانية العسكريين في شرقي الاردن
(ب) اعضاء هيئات علم الآثار
الذين يشهد بكونهم كذلك من قبل مصلحة
آثار شرقي الاردن او فلسطين
(ج) الاشخاص المشتغلون في اعمال
دينية او خيرية في شرقي الاردن او
فلسطين
(د) جهات من التلاميذ او

الاشخاص المشتغلين في اعمال علمية
٣- يجوز الحصول على تذاكر
جرش وبثرا في القدس من مصلحة الآثار
او من اية وكالة للسائحون وفي عمان من
قبل قيادة الجيش والزوار الذين يفدون
للمنطقة من مصر عن طريق العقبة
يحصلون على التذاكر من حاكمية معان
(ويجوز ايضاً الحصول على تذاكر لزيارة
جرش من مهندس الآثار المقيم فيها)
٤- يستوفى رسم قدره ١٠٠ قرش
مصري عن كل تذكرة لزيارة بثر و ٢٥
قرشاً مصرياً عن كل تذكرة لزيارة جرش
تستعمل التذكرة لزيارة بثر لزيارة
جرش ايضاً بدون دفع رسم آخر
٥- لا تعتبر التصاريح والتذاكر
لزيارة بثر قانونية ما لم يوقع عليها من قبل
قائد الجيش العربي او حاكم معان
٦- تسلم التصاريح او التذاكر
في جرش الى مهندس الآثار المقيم فيها
وفي بثر الى قائد مخفر الشرطة فيها
٧- النظامات المؤرخة في ديسان
١٢٢٦ المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ
اول ايار سنة ١٩٢٦ ملغاة
٨- يعمل بهذه النظامات ابتداء
من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية
٩- رئيس النظارة مأمور بانفاذ
حكم هذه النظامات

١٤ رجب سنة ١٣٤٥ و ١٧ كانون
الثاني ١٩٢٧
قاضي القضاة
وناصر العدلية
حسام الدين
محافظ الآثار
رضا توفيق
مدير المعارف
اديب وهبه

« نظام خاص »
حول منع نفسي وانتشار الوباء البقري
على حدود المنطقة الشمالية
عملاً بالسلطة المخولة لي بموجب المادة
(١٩) من قانون امراض الحيوانات لسنة
١٩٢٦
انارئيس نظارة حكومة الشرق
العربي أمر بوضع النظام الآتي موضع
العمل والتنفيذ الى حين صدور أمر آخر
من قبلي :
اولاً - توضع تحت الرقابة المتينة
جميع المواشي الموجودة في القرى الواقعة
على مسافة عشرة كيلو مترات من طرفي
الحدود الشمالية وهذا الحد يتبدى من
خربة المقود - ففدير ايضاً - ام الجبال
قرية الشجرة - قرية خرجا - قرية
علال - قرية حبراص - كفر سوم -
قرية ملكا - موقع القو - وادي العرب
- الباجورة - زور الحصان - زور
كتانة وجميع القرى الداخلة ضمن هذا
النطاق وهي :
خربة صما - خربة المغير - قرية جابر
خربة الحقو - قرية الرمثا - قرية الرشيد
قرية غمراوه - قرية الدنيبة - وادي
الشلالة المقارن - قرية حرثا - الضرة
قرية عقربا - قرية حيم الكفارات
الحنية - قرية الحما - ام قيس العديسة
ثانياً - تمنع حركة المواشي من اي
قرية او مقراو مزرعة الى اية قرية او
مقراو مزرعة اخرى ضمن الحدود المذكورة
في الفقرة الاولى .
ثالثاً - يمنع دخول الحيوانات
الى منطقة الحدود هذه والخروج منها
والمرور فيها .
رابعاً - تلتف المواشي التي يتضح
من الاعراض انها مصابة وكثا المواشي
التي تزيد درجة حرارتها على ٣٩.٥ درجة
سنتيفراد
خامساً - تدفن جميع الابقار دفناً
صحيحاً .
سادساً - تعلم كافة المواشي التي
كانت تتجسس مع المواشي الموبوءة بها
(وتدرست سيروم) على انفس تنكرو

تطعيمها بعد فترة ٢١ يوماً
٩٢٦ / ١٢٢٥
عبدالله
رئيس النظارة
حسن خالد ابي الهدى

قانون التقاعد المختص بأموري الملكية
وان ما يستحقه الولد هو جنيته واحد و
٨٠٥ مليات والزوجة ٩٠٠ مليم في الشهر
فقد تقرر تخصيص راتب الى فايز
بن احمد عبدالمهدي قدره جنيته واحد و
٨٠٥ مليات ولزوجة المرحوم راتب قدره
٩٠٠ مليم شهرياً ورفع اللائحة القانونية
الموضوعة لهذه الغاية لمقام الامارة الجبلية
حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت
موضع العمل .
لائحة قانونية في شأن تخصيص راتب لعائلة
السيد احمد عبدالمهدي عضو محكمة عمان
البدائية السابق
لما كان عضو محكمة عمان البدائية
السابق السيد احمد عبدالمهدي الذي
خصص له راتب تقاعد بموجب القانون
الصادر بتاريخ ١٩٢٦/٧/٢٢ قد توفي
بتاريخ ٢٠ تشرين اول ١٩٢٦ عن
زوجته السيدة ناجية بنت السيد مصباح
رمضان وابنه القاصر (فايز) وابنته
السيدة عفاف البالغة الرشيدة
ولما كان مجلس ادارة السلط قد
صرح في قراره رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٥ تشرين
الثاني ١٩٢٦ ان المستحقين للراتب من
هؤلاء الورثة هم ابن المتوفي وزوجته
دون ابنته البالغة الرشيدة المعينة معلقة في
مدرسة اثاث السلط .
ولما كانت المالية قد اهابت ان الولد
والزوجة يستحقان نصف مرتب التقاعد
الذي كان منحصراً للمرحوم السيد احمد
عبدالمهدي استناداً لحكم المباداة ٢٤ من
قانون التقاعد المختص بأموري الملكية
وان ما يستحقه الولد هو جنيته واحد و
٨٠٥ مليات والزوجة ٩٠٠ مليم في الشهر
فقد تقرر تخصيص راتب الى فايز
بن احمد عبدالمهدي قدره جنيته واحد و
٨٠٥ مليات ولزوجة المرحوم راتب قدره
٩٠٠ مليم شهرياً ورفع اللائحة القانونية
الموضوعة لهذه الغاية لمقام الامارة الجبلية
حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت
موضع العمل .
لائحة قانونية في شأن تخصيص راتب لعائلة
السيد احمد عبدالمهدي عضو محكمة عمان
البدائية السابق
المادة ١ - يخصص الى (فايز بن
احمد عبدالمهدي) راتب شهري قدره
جنيته واحد و ٨٠٥ مليات والسيدة ناجية
بنت السيد مصباح (زوجة السيد احمد
عبدالمهدي) راتب شهري قدره ٩٠٠ مليم
٢ - يعتبر التخصيص من
تشرين الاول ١٩٢٦
٣ - ناظر المالية مأمور بانفاذ حكم
هذا القانون
٦ رجب ١٣٤٥ و ٩ كانون الثاني ١٩٢٧
ناصر العدلية
وقاضي القضاة
رئيس النظارة
حسام الدين
حسن خالد ابي الهدى

« نظام جمع الاعانات »
١ - يستوضح الحاكم الاداري
من المالية عن مقادير مرتبات الاموال
الاميرية المطلوبة من المدينة او القرية
المزمع جمع اعانة منها ومقادير البقايا الباقية
على اهاليها ويدقق في هذه البيانات وما
يتصل به من المعلومات الاخرى عن درجة
يسر اهل تلك القرية لدرجة يقتنع بانهم
غير مديونين للخرينة بمبالغ جسيمة وغير
مقلقين بالديون التجارية وانهم يستطيعون
القيام باداء الاعانة التي يتبرعون بها
٢ - بعد ان يحقق الحاكم الاداري
مقدرة الاهالي على التبرع يذهب هو
ورئيس الدائرة ذات الصلة او نائبه الى
القرية المراد اجراء المشروع فيها ويجمع
مختاري واعضاء ووجوه القرية ويتناكرون
في الامر وفي حال موافقتهم على هذا المشروع
ينظم ضبط يذكر فيه الغاية من جمع الاعانة
ومقدارها ورغبة الاهل بالتبرع من تلقاء
انفسهم واستعدادهم للدفع ثم يوقع من قبل
من جهر هذا الاجتماع الذين يجب ان
يكونوا من اهل القرية باجمعها

٣ - يطلب الحاكم الاداري من مدير النافعة ان يرسل موظفا مختصا الى المحل المراد انشاء الابنية وغيرها فيه وهذا ينظم كشفا يتضمن ما يلزم لانجام هذا المشروع من المبالغ وبعد تصديقه من مدير النافعة يرسله الى الحاكم الاداري

٤ - يعلم الحاكم الاداري المختارين بوجوه القرية بآل الكشف ويطلب اليهم ان ينظموا دفترًا بموجب النموذج المربوط يحتوي على اسماء الاشخاص الذين يمكنهم ان يبرعوا مئناً فيه المبالغ الذي يبرع به كل منهم

٥ - تراعي درجة يسر كل شخص وما يملكه من الاراضي والمستغلات في توزيع الاعانة

٦ - يوقع التبرعون هذه اسمائهم اعترافاً باستعدادهم لدفع الاعانة التي يبرعون بها وانهم راضون بتطبيق قانون تحصيل الاموال الاميرية بشأن تحصيلها وفي حالة وجود اشخاص امين توضع طلبة ليهامهم ويشهد على ذلك شخص آخر

٧ - اذا ظهر ان في القرية او البلد اشخاص لا يرغبون التبرع في هذه الاعانة وكانت المياة الاختيارية تعتقد باستطاعة ذلك الشخص على الدفع تنظيم حينئذ ضطاً بذلك وتقدمه الى الحاكم الاداري فاذا اقتنع الحاكم الزم اليه بتأجيل

في تلك المضبطة صدقها وحفظها لديه ووضع اشارة في الجدول المذكور محل توقيع الشخص الذي ادى التبرع ثم تحصل على الصورة التي تحصل بموجبها الاعانة

٨ - تحصل الاعانة بمعرفة المختار وهذا يجب ان يعطى الى الدافع وصلاً رسمياً لقاء ما قبضه منه

٩ - يوم من الحاكم الاداري الوصولات الرسمية ذات الاروة ويسلمها الى المختار مقابل وصول

١٠ - على المختار ان يسلم في اخر كل اسبوع كل ما يحصله من الاعانة الى صندوق المال بجدول يبين فيه اسماء الاشخاص وارقام الوصولات وتواريخها لتتقيد امانة في حسابات المالية

١١ - اذا تمتع شخص مامن التبرعين والذين تمنعوا عن التبرع وطبقت بحقهم المعاملة المبنية في المادة الثامنة يحصل منهم المبلغ وفاق قانون تحصيل الاموال الاميرية

١٢ - عند ما تبلغ نسبة التحصيل من الاعانة ٧٥ في المئة يطلب الحاكم الاداري الى مدير النافعة ان يضم مشروع البناء في المناقصة بموجب القوانين نحن الموقعين في اذناه نعهد ما هو مفرد في هذه اسمائنا من المبالغ الى على قسطين احدهما في شهر والثاني في شهر ونعترف بانها تبرعاً منا لكي

بلاغات رسمية

عن رئاسة القطار النخبة

تعداد الاشغال

سيبدأ عدد الاغنام في المقاطعات (عدا معان) اختباراً من اول شباط ١٩٢٧ ويتعدى حتى ١٠ اذار ١٩٢٧ ويبدأ التفتيش في ١١ - ٣ - ١٩٢٧ وينتهي في ٣٠ نيسان ١٩٢٧

١٧ كانون الثاني ١٩٢٧

المطبوعات والقرارات

يجب اتباع الترتيب الآتي في طلب الوازم والمطبوعات على رؤساء الدوائر المركزية والمحكام ان ينظموا جدولاً لحسب النموذج المربوط بمقدار احتياجهم السنوي من النماذج والدفاتر المدرجة

٢ - يجب ان يراعوا عند تنظيم الجدول المطلوب لزوم دوائهم في المركز والمحقات لانهم هم المسئولون عن توزيعها

٣ - عليهم ان يدققوا جيداً قبل تعيين المقدار بحيث يكون اقرب ما يمكن للحقيقة اي لا يزيد ولا يقل بكثير عن المقدار اللازم

٤ - يجب ان ترسل هذه الجداول لنظارة المالية رأساً خلال اسبوع واحد من تاريخ وصول هذا البلاغ

١٧ كانون ثاني ١٩٢٧

الحقوقات

تابعاً لبلاغي رقم ١٧ - ٨ - ١٩٨٤ تاريخ ٢٧ - ١١ - ١٩٢٧

لم يقدم المتعهدون الذين تقدموا للمناقصة سعراً معقولاً لذلك قررت ان تبساع كل دائرة ما تحتاجه من الحقوقات بمعرفة من تعهد عليه

٢٥ كانون الثاني ١٩٢٧

الحسين بن الحسين بن الحسين

يجب ان تقدم الطلبات التي نصت المادة ٣٩ من قانون الموظفين على تقديمها عند ما يريد موظف ما ابتياع ارض او ملك له - بواسطة رئيس الدائرة التي ينتسب اليها الموظف ليقدمها بدوره الى ديواني

٢٦ كانون ثاني ١٩٢٧

موظفو الزراعة

صدرت ارادة سمو الامير الملكي المعظم في بلاغها رقم ٣ - ٢٨ تاريخ ٢٤ - ١ - ١٩٢٧ بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي القاضي بتعيين السيد علي سليم سلام لوظيفة (معاون زراعي اول) في مصلحة الزراعة والحراج براتب قدره خمسة وعشرون جنياً مصرياً شهرياً

٢٥ - ١ - ١٩٢٧

تاجيل الاموال الاميرية

قرر المجلس التنفيذي في البند الرابع من جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ - ١ - ١٩٢٧ تاجيل اموال السنة الحالية المطلوبة من اهالي قرية عيمة

٢٠ - ١ - ١٩٢٧

مصرية التمتع

قرر المجلس التنفيذي في البند الثالث من جلسته الرابعة والخمسين المنعقدة بتاريخ ٢٣ - ١ - ١٩٢٧ الغاء قرار مجلس المستشارين رقم ٢٧٥ بتاريخ ٨ أغسطس

٢٢ القاضي باستيفاء ضريبة التمتع من موظفي السكة الحجازية على ان يعتبر هذا القرار الاخير من تاريخ ابرامه

٢٤ - ١ - ١٩٢٧

الادب

بالنظر لامتناع اهالي صويلح عن تقديم بناء مدرستها والقيام بنفقاتها فقد قرر المجلس التنفيذي في البند الخامس من جلسته الثالثة والخمسين المنعقدة بتاريخ ١٩ - ١ - ١٩٢٧ الغاء مدرسة صويلح ونقلها بتخصيصاتها واثاثها الى قرية ام جوزة التابعة للسلط

٢٠ - ١ - ١٩٢٧

البريد

اعتادت مصالح الحكومة في المراكز ان ترسل من آن لآخر الى قروعيها في المحقات قوارير حبر ملقوفة بغلاف من الورق العادي دون وضعها في وطاء اخز وفيها ينشأه او خلافاً من المواد المنهضة وقد تواترت حوادث انكسار هذه القوارير اثناء النقل بما ادى لتلوين قسماً كبيراً من المراسلات

٢٣ - ١ - ١٩٢٧

البريد

سيوف لا تقبل مصلحة البريد هذه القوارير الا اذا كانت مضمونة في مقام

انشر في طيه جدول دوام مكاتب البريد وأوقات تعاطي الأشغال فيها على اختلافها
« الأشغال التي يتعاطاها »

الساعة	الساعة	الساعة	الساعة
من	من	الى	الى
٨ صباحاً	٨ صباحاً	٢ مساءً	٦ مساءً
٤ مساءً	١٠ مساءً	في مكتب بريد	ملاحظات

كرك	كزا	كزا	كزا	كزا
اربد	"	"	"	"
سلط	"	"	"	"
معان	"	"	"	"
جروش	٨ صباحاً	٢ مساءً	٨ صباحاً	٢ مساءً
	٤ مساءً	٦ مساءً	٤ مساءً	٦ مساءً
مادبا	كزا	كزا	كزا	كزا
الطنبلة	"	"	"	"
المقبة	"	"	"	"
القطرانة	"	"	"	"

۲۲ کانون ثانی ۹۲۲.

رئيس النظار
حسن خالد ابي الهدى

صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم
حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي ونهضت
موضع التطبيق والعمل
قانون يرضى في الشركات الاحسنه

٤ - (١) تطبيقا لمواد هذا القانون
يقدم طلب تسجيل الشركة الاجنبية او
الجمعية او الهيئة الى نظارة العدلية ويرفق
الها مايلي :-

قانون تصرق الشركات الاجنبية في
الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٢٧ ويعمل
به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

قانون البلاد التي تأسست فيها ان يطالب
لقد تم بينة اخرى بهذا الخصوص عندما
يرى ذلك مناسباً

٣- يجوز لاية جمعية خيرية او هيئة دينية مؤلفة في اية بلاد اخرى وكانت شحسا معنوا بمقتضى قانون البلاد التي تأسست فيها ان يحد وتسلم

٥- تخضع اية شركة او جمعية خيرية او هيئة دينية لتسلط اموالها غير متغولة بمقتضى المادتين (٢) و (٣) الا ان يقتضى الذكر لاية قوانين او أنظمة معمول بها

تصرف الشركات الاجنبية والجنفيات
والهيئات الدينية من حيازة اموال
غير منقولة في شرقي الاردن

حيازة اموال غير منقولة في
شرقي الاردن

المادة ١ - يسيى هذا القانون

تعود على البلاد بقوائدها
ولما كانت هذه الشركات قد تحتاج
لاستملاك اراض في البلاد لانشاء
مصانعها.

ولما كانت معاملات استهلاك
على ان لا يكون احرار هكذا اموال الغاية
من تأسيس الشركة

٣ - يجوز لاية جمعية خيرية او هيئة دينية مؤلفة في اية بلاد اخرى وكانت شخصا معنويا بمقتضى قانون البلاد التي تأسست فيها ان تجوز وتملك

تصرف الشركات الاجنبية والجمعيات
والهيئات الدينية من حيازة اموال
غير منقولة في شرقي الاردن

لما كانت البلاد تحتاز الآن دور
انكشاف عمراني جدي قد يمكن معه ان
تتقدم شركات اجنبية ذات رؤوس
اموال كبيرة للقيام بمشروعات عمرانية

وتعود على البلاد بفوائد جلي
ولما كانت هذه الشركات قد تحتاج
لاستملاك اراض في البلاد لانشاء
مؤسساتها .

ولما كانت معاملات استملاك الاراضي من قبل الشركات الاجنبية وايضاً الجمعيات والهيئات الذميمة لم تستند

ولما كان من الواجب تعيين الطريقة التي يمكن بهذه الجسيمات والشركات من

دکتر محمد علی

في شرقي الاردن فيما يتعلق بالاموال غير المنقولة وتخضع لدفع جميع الضرائب والرسوم التي قد تفرض عليها وتخضع ايضا لصلاحيات محاكم شرقي الاردن في جميع المسائل المتعلقة بهكذا اموال غير منقولة ٦ - في حالة ما اذا ظهر ان احدى الشركات او الجمعيات او الهيئات المذكورة احرزت مالا غير منقول اكثر مما تحتاج اليه لادائها فيحق للحكومة ان تقيم دعوى على هكذا شركة او جمعية او هيئة واذا اقتضت المحكمة بالبرهان بان الاموال غير المنقولة التي تملكها هكذا شركة او جمعية او هيئة هي اكثر مما تحتاج اليه فالمحكمة عندئذ ان تقرر ان تباع الاموال غير المنقولة التي احرزت اكثر مما يحتاج اليه بالزاد المثلتي ويدفع الثمن الذي يبيع به الجزء الزائد بقدر حسم مصاريف الدعوى والبيع الى الشركة او الجمعية او الهيئة التي كانت تملكها باقدا الاموال المبيعة ٧ - ما كان داخل المدن والقرى من الاموال غير المنقولة التي تنصرف بها الجمعيات والشركات والهيئات الاجنبية حتى الان باسماء مستعارة يمكن قيدها باسماء للشركات والجمعيات والهيئات بمقتضى احكام هذا القانون اذا روجع بشأنها خلال ستة شهور من تاريخ نشر هذا القانون اما الاموال غير المنقولة التي لا تراجح دائرة التسجيل خلال المدة المذكورة تحريزها باسم تسجيلها ولا تقام دعوى بشأنها في المحكمة ذات الصلاحية اذا كان هنالك ما يستدعي ذلك فلا يمكن بعد ذلك الاصفاء الادعاء بكونها تخص هذه الشركات او الجمعيات او الهيئات ٨ - يعمل باحكام القانون الغائي الموقت المؤرخ في ٢٢ ربيع الاول ١٣٣١ المتعلق بتصرف الاشخاص المنويين في الاموال غير المنقولة التي لا تخالف احكام هذا القانون ٩ - ياني القانون ١٥١ المؤرخ في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦ والقانون ١٩٥ المؤرخ في ٥ ايار ١٩٢٦ ١٠ - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره ٢٣ رجب ١٣٤٥ و ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧ « عبد الله » قاضي الصضاة رئيس النظر وناظر المدلية حسن خالد ابي الهدى حسام الدين مدير الآثار السكرتير العام رضا توفيق عارف العارف مدير المعارف مدير النافمة *** « تابع لبلاغ الاوامر والمطبوعات » مستند القبط ف - ١ للدوائر التي تسلم وارادات المحاسبين يجب اعتبار

عدد المأمورين الموكول اليهم تحميل الاموال - وعدد الدفاتر التي يقدموها خلال السنة

مستند الرواتب ف - ٣

الاجور ف - ١٤ للدوائر التي تستخدم عمالا فقط ١

مستند النفقات الاخرى ف - ٥

مستند التكاليف والسفريات ف - ٦

شهادة مخصصات النقل ف - ٧

بيان السفريات ف - ٩

امر دفع النفود ف - ١١

طلب امر مالي خاص ف - ١٩

براقرة زيادة المرتبات ف - ٢٢

دفاتر الصندوق ف - ١٢ للدوائر التي لديها بمحصل اموال ١

دفتر التخصيصات ف - ١٤

صندوق سلفات النفقات ف - ١٥

مستند ادخالات الاوامر المخصصة

اخراجات

سجل الاوامر المخصصة

بيان الادخالات والاخراجات

لاوامر المخصصة

طلب الاوامر المخصصة

دفاتر الواردة

الصادرة

الذمة

شهادة استعجاز ومساقط الركوب

واشحن بموجب قانون النفقات الجديد مادة ٧ في حالة من السلايس رثة مع ان الفرس كانت من الخيل الجياد فاستاقوه والفرس واخذوا بنديته وعتاده ورجعوا به الى محل البه الكائن بالقرب من مخفر جند الحكومة حيث وجدوا هنالك رجلا من عشيرة العمر يسمى احمد بن عليان القطامي ولما ان رآه عرفه انه من الفلاحين وتحققوا منه عن هذا الشخص فسلموه فرسه واشياهه من السلاح تلمسا وتركوه في حال سبيله بعد ان ذكر للشاهد احمد المذكور انه لم يبق له شيئا واستل كامل ما اخذه المتهمون المذكرة حول ما اتهم به الموقوفان اسماعيل بن ابراهيم الجيصه ومحمد سليمان القطامي واحمد بن سليمان الحمدان الملقب بالريق وعبد بن منصور الشقور جميعهم من عشيرة بني حميدة والقارين على التلايين وعواد القريج الشقور من بني حميدة ايضا من انهم سلبوا المدعي موسى ابو مطير القيسي اشياه بالطريق العام جبراً وانهم جرحوا الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله حين قيامه بالوظيفة دون ان يعرف الفاعل المستقل منهم ظهر انه بتاريخ ١٧ مايس ١٩٢٦ بينما كان المشتكي موسى ذاهباً الى جهات البلقاء لشترى حيوانات لاجل رجاء الجبوب صادفه المتهمون في وادي الميحيب قرب السيل واشتبهوا به ان يكون مبارقا القريش التي كان يركبها لانه كان

في حالة من السلايس رثة مع ان الفرس كانت من الخيل الجياد فاستاقوه والفرس واخذوا بنديته وعتاده ورجعوا به الى محل البه الكائن بالقرب من مخفر جند الحكومة حيث وجدوا هنالك رجلا من عشيرة العمر يسمى احمد بن عليان القطامي ولما ان رآه عرفه انه من الفلاحين وتحققوا منه عن هذا الشخص فسلموه فرسه واشياهه من السلاح تلمسا وتركوه في حال سبيله بعد ان ذكر للشاهد احمد المذكور انه لم يبق له شيئا واستل كامل ما اخذه المتهمون المذكرة حول ما اتهم به الموقوفان اسماعيل بن ابراهيم الجيصه ومحمد سليمان القطامي واحمد بن سليمان الحمدان الملقب بالريق وعبد بن منصور الشقور جميعهم من عشيرة بني حميدة والقارين على التلايين وعواد القريج الشقور من بني حميدة ايضا من انهم سلبوا المدعي موسى ابو مطير القيسي اشياه بالطريق العام جبراً وانهم جرحوا الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله حين قيامه بالوظيفة دون ان يعرف الفاعل المستقل منهم ظهر انه بتاريخ ١٧ مايس ١٩٢٦ بينما كان المشتكي موسى ذاهباً الى جهات البلقاء لشترى حيوانات لاجل رجاء الجبوب صادفه المتهمون في وادي الميحيب قرب السيل واشتبهوا به ان يكون مبارقا القريش التي كان يركبها لانه كان

خلاصة حكم صادرة من محكمة جنابة الكرك بعد تدقيق الادعاء والمدافعات وشهادات الشهود والتقارير الطبية دارت المذكرة حول ما اتهم به الموقوفان اسماعيل بن ابراهيم الجيصه ومحمد سليمان القطامي واحمد بن سليمان الحمدان الملقب بالريق وعبد بن منصور الشقور جميعهم من عشيرة بني حميدة والقارين على التلايين وعواد القريج الشقور من بني حميدة ايضا من انهم سلبوا المدعي موسى ابو مطير القيسي اشياه بالطريق العام جبراً وانهم جرحوا الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله حين قيامه بالوظيفة دون ان يعرف الفاعل المستقل منهم ظهر انه بتاريخ ١٧ مايس ١٩٢٦ بينما كان المشتكي موسى ذاهباً الى جهات البلقاء لشترى حيوانات لاجل رجاء الجبوب صادفه المتهمون في وادي الميحيب قرب السيل واشتبهوا به ان يكون مبارقا القريش التي كان يركبها لانه كان

المدعي كورشي بعد ان عطله عن عمله مدة عشرين يوماً وقد تبادله اذكر بافاده المدعي اولاً وفي المحكمة اخيراً وبشهادة الشاهد احمد بن عليان القطامي الحلف اليمين القنولي وبمدلول افادات المتهمين الموقوفين التي ايدتها القرائن وافادة بقية شهود الحق العام هذا بما يتعلق بالسلب وما بما يتعلق بجرم الجندي بالرصاص فان شهادتي الجندين الذين اشتركوا في مقابلة المتهمين بالرصاص يتبين ان الذين كانوا يطلقون العيارات النارية هما شخصين فقط كنا مسلحين وما بينه المدعي نفسه من انه لم يكن بين الموقوفين احد من اشترك في اطلاق العيارات النارية على الجندين والمدعي وما ظهر في افادات المتهمين الموقوفين من انه لم يكن مع احده منهم سلاحاً سوى المتهمين القارين على فروع تلك الافادات التي ايدتها بقية شهود الحق العام لذلك ولاقتناع الوجدان بشهادات الشهود والادلة هذه ووقوع الجرم على الشكل الموصوف آنفاً تقرر بالاجماع في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي العام بترتبة التهمين جميعهم من جرم السلب لانه لم يثبت قصده السرقة كما وصف وتبريم المتهمين على التلايين وعواد القريج الشقور بجناية جرح الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله بامهالة حالة قيامه بوظيفته

المدعي كورشي بعد ان عطله عن عمله مدة عشرين يوماً وقد تبادله اذكر بافاده المدعي اولاً وفي المحكمة اخيراً وبشهادة الشاهد احمد بن عليان القطامي الحلف اليمين القنولي وبمدلول افادات المتهمين الموقوفين التي ايدتها القرائن وافادة بقية شهود الحق العام هذا بما يتعلق بالسلب وما بما يتعلق بجرم الجندي بالرصاص فان شهادتي الجندين الذين اشتركوا في مقابلة المتهمين بالرصاص يتبين ان الذين كانوا يطلقون العيارات النارية هما شخصين فقط كنا مسلحين وما بينه المدعي نفسه من انه لم يكن بين الموقوفين احد من اشترك في اطلاق العيارات النارية على الجندين والمدعي وما ظهر في افادات المتهمين الموقوفين من انه لم يكن مع احده منهم سلاحاً سوى المتهمين القارين على فروع تلك الافادات التي ايدتها بقية شهود الحق العام لذلك ولاقتناع الوجدان بشهادات الشهود والادلة هذه ووقوع الجرم على الشكل الموصوف آنفاً تقرر بالاجماع في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي العام بترتبة التهمين جميعهم من جرم السلب لانه لم يثبت قصده السرقة كما وصف وتبريم المتهمين على التلايين وعواد القريج الشقور بجناية جرح الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله بامهالة حالة قيامه بوظيفته

المدعي كورشي بعد ان عطله عن عمله مدة عشرين يوماً وقد تبادله اذكر بافاده المدعي اولاً وفي المحكمة اخيراً وبشهادة الشاهد احمد بن عليان القطامي الحلف اليمين القنولي وبمدلول افادات المتهمين الموقوفين التي ايدتها القرائن وافادة بقية شهود الحق العام هذا بما يتعلق بالسلب وما بما يتعلق بجرم الجندي بالرصاص فان شهادتي الجندين الذين اشتركوا في مقابلة المتهمين بالرصاص يتبين ان الذين كانوا يطلقون العيارات النارية هما شخصين فقط كنا مسلحين وما بينه المدعي نفسه من انه لم يكن بين الموقوفين احد من اشترك في اطلاق العيارات النارية على الجندين والمدعي وما ظهر في افادات المتهمين الموقوفين من انه لم يكن مع احده منهم سلاحاً سوى المتهمين القارين على فروع تلك الافادات التي ايدتها بقية شهود الحق العام لذلك ولاقتناع الوجدان بشهادات الشهود والادلة هذه ووقوع الجرم على الشكل الموصوف آنفاً تقرر بالاجماع في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي العام بترتبة التهمين جميعهم من جرم السلب لانه لم يثبت قصده السرقة كما وصف وتبريم المتهمين على التلايين وعواد القريج الشقور بجناية جرح الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله بامهالة حالة قيامه بوظيفته

المدعي كورشي بعد ان عطله عن عمله مدة عشرين يوماً وقد تبادله اذكر بافاده المدعي اولاً وفي المحكمة اخيراً وبشهادة الشاهد احمد بن عليان القطامي الحلف اليمين القنولي وبمدلول افادات المتهمين الموقوفين التي ايدتها القرائن وافادة بقية شهود الحق العام هذا بما يتعلق بالسلب وما بما يتعلق بجرم الجندي بالرصاص فان شهادتي الجندين الذين اشتركوا في مقابلة المتهمين بالرصاص يتبين ان الذين كانوا يطلقون العيارات النارية هما شخصين فقط كنا مسلحين وما بينه المدعي نفسه من انه لم يكن بين الموقوفين احد من اشترك في اطلاق العيارات النارية على الجندين والمدعي وما ظهر في افادات المتهمين الموقوفين من انه لم يكن مع احده منهم سلاحاً سوى المتهمين القارين على فروع تلك الافادات التي ايدتها بقية شهود الحق العام لذلك ولاقتناع الوجدان بشهادات الشهود والادلة هذه ووقوع الجرم على الشكل الموصوف آنفاً تقرر بالاجماع في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي العام بترتبة التهمين جميعهم من جرم السلب لانه لم يثبت قصده السرقة كما وصف وتبريم المتهمين على التلايين وعواد القريج الشقور بجناية جرح الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله بامهالة حالة قيامه بوظيفته

المدعي كورشي بعد ان عطله عن عمله مدة عشرين يوماً وقد تبادله اذكر بافاده المدعي اولاً وفي المحكمة اخيراً وبشهادة الشاهد احمد بن عليان القطامي الحلف اليمين القنولي وبمدلول افادات المتهمين الموقوفين التي ايدتها القرائن وافادة بقية شهود الحق العام هذا بما يتعلق بالسلب وما بما يتعلق بجرم الجندي بالرصاص فان شهادتي الجندين الذين اشتركوا في مقابلة المتهمين بالرصاص يتبين ان الذين كانوا يطلقون العيارات النارية هما شخصين فقط كنا مسلحين وما بينه المدعي نفسه من انه لم يكن بين الموقوفين احد من اشترك في اطلاق العيارات النارية على الجندين والمدعي وما ظهر في افادات المتهمين الموقوفين من انه لم يكن مع احده منهم سلاحاً سوى المتهمين القارين على فروع تلك الافادات التي ايدتها بقية شهود الحق العام لذلك ولاقتناع الوجدان بشهادات الشهود والادلة هذه ووقوع الجرم على الشكل الموصوف آنفاً تقرر بالاجماع في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي العام بترتبة التهمين جميعهم من جرم السلب لانه لم يثبت قصده السرقة كما وصف وتبريم المتهمين على التلايين وعواد القريج الشقور بجناية جرح الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله بامهالة حالة قيامه بوظيفته

المدعي كورشي بعد ان عطله عن عمله مدة عشرين يوماً وقد تبادله اذكر بافاده المدعي اولاً وفي المحكمة اخيراً وبشهادة الشاهد احمد بن عليان القطامي الحلف اليمين القنولي وبمدلول افادات المتهمين الموقوفين التي ايدتها القرائن وافادة بقية شهود الحق العام هذا بما يتعلق بالسلب وما بما يتعلق بجرم الجندي بالرصاص فان شهادتي الجندين الذين اشتركوا في مقابلة المتهمين بالرصاص يتبين ان الذين كانوا يطلقون العيارات النارية هما شخصين فقط كنا مسلحين وما بينه المدعي نفسه من انه لم يكن بين الموقوفين احد من اشترك في اطلاق العيارات النارية على الجندين والمدعي وما ظهر في افادات المتهمين الموقوفين من انه لم يكن مع احده منهم سلاحاً سوى المتهمين القارين على فروع تلك الافادات التي ايدتها بقية شهود الحق العام لذلك ولاقتناع الوجدان بشهادات الشهود والادلة هذه ووقوع الجرم على الشكل الموصوف آنفاً تقرر بالاجماع في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي العام بترتبة التهمين جميعهم من جرم السلب لانه لم يثبت قصده السرقة كما وصف وتبريم المتهمين على التلايين وعواد القريج الشقور بجناية جرح الجندي مصطفى حمزة بالرصاص محاوله قتله بامهالة حالة قيامه بوظيفته

تعدنا هذه الدوائر

وتبرئة كل من اسماعيل بن ابراهيم الجبصة
ومحمد سليمان القطامي واحمد بن سليمان
الحندان وعبد الشكور من جرمه الاشتراك
في جرح الجندي مصطفى حمزة والا فراج
عن الموقوفين محمد واحمد وعبد واسماعيل
ان لم يكونوا موقوفين من جرم اخر
لدى المذاكرة في الجهة الجزائية طبر
ان جرم المجرم علي التلاهي وعواد القرمج
ينطبق لاحكام المادة ١٧٤ من قانون الجزاء
التي نصها (يوضع في الكورك موبداً
كل من يقتل مأ موراً اثناء ايفاء وظيفته
النخ) لذا نقرر بالاجماع في ٢٩ كانون
اول ١٩٢٦ وفقاً لطلب المدعي الحكم بوضع
كل منها في الكورك موبداً لانه لما كان
جرمها في درجة المحاولة التامة وعملاً
بالفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون
المذكور التي نصها (اذا اتم الانسان كافة
الاجرائية التي بدأ بها ولكن لم يمكن اظهار
الجنائية النخ) نقرر بالاجماع ايضاً بالحكم
بوضع كل منها في الكورك مدة عشرة
سنوات ولما لم يعرف الفاعل المستقل منهم
اي من عواد وعلي كما جاء في قرار التجريم
وعملاً بالمادة ١٨٠ من قانون الجزاء التي
نصها (اذا اشترك عدة اشخاص في جريمة
ولم يعرف الفاعل المستقل منهم بحول
جزاء الاعدام والكورك المؤبد الى الوضع
في الكورك لا اقل من عشرة سنوات)
نقرر ايضاً بالاجماع في ٢٩ كانون اول ١٩٢٦
الاكتفاء بوضع كل من المجرمين في الكورك
مدة سبعة سنوات ونصف فقط بعد تشهيرهما
واسقاطهما من الحقوق المدنية وحجز اموالهما
واملاهما وادارتها بمرقة الحكومة واعلان
ذلك في الجرائد المقتضية حكماً غائباً بلا
للاعتراض والتميز على ان يقدم المحكوم
عليها كل منهما ما اثبت قرشاً مصرى بمصاريف
الحاكم حكماً نفهم علناً يوم صدوره
بمحضور المدعي العام حسب الاصول
٢٩ كانون الاول ١٩٢٦
قرار امهال
صادر من محكمة جنابات اربد
اسألم يقبض على عبد الفلاح وسليم
الموراني وابراهيم المحمد المتهمون بسلب
المدعي ديب الاحمد الساري من الرنسا
فقد منحوا من جانب رئاسة محكمة جنابات
اربد بعدد عشرة ايام اعتباراً من تاريخ
هذا الاعلان ليسلموا انفسهم الى المحكمة
المذكورة واذا لم يحضروا الى المحكمة خلال
هذه المدة فيعدوا غير مطيعي القانون ويقتضوا
من الحقوق المدنية وتقام عليهم الدعوى
ولا يكون لهم حق الادعاء وتجزير اموالهم
على ان مأ موري الضابطة الدلية كافة
بمحضورون على القبض عليهم وقد بلغ مقام
الادعاء العام لاجراء معاملة المحجز ونظم
هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢
من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب
الاصول
٢٥ كانون ثاني ١٩٢٧
خلاصة حكم
صادر من محكمة جنابة النكرك
بعد النظر في ادعاء المدعي العام
والتميز في شهادات الشهود والتميز
القضية دارت المذاكرة حول ما اتهم به
القار عبدالقادر بن عبدالله الزنابيل من
اهالي قصبه الخفيلة من جرحه المشتكي
رجا بن عبد الحميد من قرية العتب
بالرصاص قصداً عن غير عمد بمساولا
بذلك قتله بمؤلة زمة فظاهر ان الجرم
كان اتي الى المكان الذي يقطنه المتهم
محاولاً سرقة فنهض اليه المتهم واطلق
عليه عياراً نارياً اصابه في ساقه اليمين
فجرحه جرحاً قتل عظم النقصه
والمضولات المجاورة وسبب بذلك لقطع
ساقه هذا وقد تأيد ذلك باقادة المجرم
وشهادة الشاهد عبيد السبيلة وبفساد
التقارير الطبية لذا ووفقاً لطلب المدعي
العام فلما ثبت كون المتهم حاول قتل
هذا المشتكي اذ لم يتم اي منع يمنع هذا
التهم من الاخبار عليه وهو في مكان خال
لا يمرضه فيه معارض ولا يطلع عليه
انسان نقرر بالاجماع في ١١ كانون ثاني
١٩٢٧ براءة المتهم عبدالقادر من جريمة

محاولة القتل وتجريمه بجناية جرح المشتكي
رجا المذكور بالرصاص في رجله جرحاً
اوجب لفقدانه عضوه هذا على ان يعتبر
محاولة المشتكي سرقة دار هذا التهم من
الاسباب الخفيفة لعقوبة هذا المتهم قراراً
غائباً نفهم علناً يوم صدوره اصولاً
لدى المذاكرة في الجهة الجزائية طهر
ان جرم المجرم عبدالقادر بن عبدالله
الزنابيل القار ينطبق لاحكام المادة ١٧٧ من
قانون الجزاء التي نصها (كل من يعطل
عضو آخر اخل يوضع في الكورك مؤقتاً)
لذا وعملاً بمطالبة المدعي العام نقرر بالاجماع
في ١١ كانون ثاني سنة ١٩٢٧ الحكم بوضع
المجرم في الكورك مؤقتاً مدة ثلاثة
سنوات بعد التشهير وبالنظر للاسباب
الخفيفة التقديرية المذكورة في قرار
التجريم وعملاً بالمادة ٤٧ من القانون
المذكور التي نصها (اذا وجد في جريمة
اسباب تستوجب تخفيف العقوبة يحول
جزاء الاعدام الخ) نقرر لنزيل حكم
الكورك هذا بالوضع في القلعة مؤقتاً مدة
ثلاثة سنوات فقط ونفريه بمصاريف
الحاكم واسقاط المحكوم من الحقوق
المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها
بمرقة الحكومة واعلان ذلك بالمجريدة
الرسمية حكماً غائباً قابلاً للتميز نفهم علناً
يوم صدوره حسب الاصول
الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في
منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي
في ١٥ / ١ / ١٩٢٧
المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التييفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »
الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في
منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي
في ٢٢ / ١ / ١٩٢٧
المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التييفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »
الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في
منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع المنتهي
في ٢٩ / ١ / ١٩٢٧
المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التييفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »
اعلان
من نظارة المالية
ان الخاتم الرسمي المختص بجاني مركز
معان السيد احمد بن علي العساف المتقوضة
عليه عبارة « جاني مركز معان » قد فقد
بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٢٦ لذلك وبما ان
الوصلات والاوراق الرسمية التي تكون
محتومة بذلك الخاتم في التاريخ المذكور
او بعده تصبح لاقيمة لما اعلنت الكيفية
ليحيط الجمهور بها علماً
١٢ / ١ / ١٩٢٧

اعلان

صادر من دائرة اجراء اربد بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٢٦ اعلنت الكيفية لبيع نصف قيراط الارض خاصة المحكوم عليه ضيف الله الاحمد من مرو من ضمن تسعة عشر قيراط ونصف عموم اراضي قرية مرو والفروغ وفائياً في ١٦ اغسطس ١٩٢٢ لمدة خمس سنوات لقاء مبلغ ثمانية وثلاثون ليرة عثمانية ذهب الى الامن عمر بن احمد حوش من سال وذلك تأمينا لاستيفاء الذمة المطلوبة الى المحكوم لهم مصطفى العودة وعبد الله الخطاب ورجل الاحمد من مرو البالغة مائة وستة عشر ليرة عثمانية ذهب والمصاريف القانونية ونظراً لمضي مدة الزيادة القانونية فقد تقرر اعادة نصف القيراط المذكور وقتاً لاسم احد المحكوم لهم مصطفى العودة لقاء بدل مائة ليرة عثمانية ذهب عين وعملا بالمادة ١٠٦ من قانون الاجراء اقتضى تكرار ازيادة لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على ان لا يقبل ضم اقل من خمسة الاشتراك بهذه الزيادة يجب عليه مراجعة دائرة الاجراء في اربد مستصحباً التأمينات القانونية

اعلان

من دائرة تسجيل جرش ان الدار المحتوية على غرفتين وساحة الكائنة بقصبة جرش التي سبق نشرها في جريدة الشرق العربي اولاً وثانياً من دائرة التسجيل المسماة وفاة لاسم فايز سبع العين من قبل المديون الشيخ يوسف طغلاوي تقرر احوالها الاولى على

الدائن فايز الموصى اليه ببدل عشرين جنيهاً مصرياً من يرغب الزيادة يضم بالمائة خمسة قروش راجع دائرة التسجيل والدلال ابو السعيد النابلسي بطرف خمسة عشر يوماً من تاريخه اقتضى اعلانه ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٧

اعلان صادر من دائرة اجراء عمان سبيع بالمراد العلاني بتاريخ ١٢ من تاريخ اذاعة هذا الاعلان بالزيادة الرسمية سيارة من جنس نيش ذمة الآلات لم يقص ما كتبها شيء من الادوات ذات ستار علوي وستار جانبي مع فرعاتها طامبة مشحمة ومعمدة ويد الجاك وماسة عجل ومفتاح عجل وفرشاية ومفتاح الجانبي وكاسكيت قديم وجنيزر ما كتبها وجنت فضلة عن المستعمل على العجل وسبعة اطياف داخلية ولطائر خارجي كاجوك فمن يرغب الشراء عليه ان يحضر الى باب الجامع العمري الكبير في عمان وهذا المحل الذي تقرر بيع السيارة وادواتها به

اعلان صادر من دائرة اجراء عمان اتقد احييت حصه عواد السطام الفايز من قطعة الارض الواقعة بام الممد المحدودة شرقاً مسيل ماء وفاصل بين ام الممد والطبيب وغرباً الشيخ جريد بتد

لحد سلسلة الكرم القريبة شمالاً الكرم والحراب واليادر وصاحب سند وجنوباً حجر صوان وارض قفطان بن صحن وفواد ووادي مسيل ماء الشتوي النخيلية وحصة من البيت مع المغارة المحدودتين شرقاً طريق وغرباً قبرستان وشمالاً قبرستان وجنوباً طريق وحصة من البيت الثاني المحدود شرقاً طريق غرباً صاحب سند شمالاً طريق وجنوباً حواكير وحصة من البيت مع البئر المحدودين شرقاً مضافة وطريق غرباً بيدر وطريق وشمالاً طريق خاص وبه وجنوباً حواكير الواقعة هذه الاملاك بقرية ام الممد وقتاً للمدة الطالب الاخيرا الدائن السيد عبد الرزاق الشريجي يبلغ مائتين جنيهاً مصري وفقاً للمادة ١٠٥ من قانون الاجراء وعملاً بالمادة ١٠٦ من القانون المذكور فقد وضعت هذه الاملاك والاراضي ثانية بالمراد العلاني لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية فمن يرغب الشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء والدلال صافي

خلال المدة المذكورة مستصحباً معه التأمينات القانونية على ان لا يقبل ضم اقل من خمسة بالمائة على البدل المقر اصولاً ٢٧ كانون ثاني ١٩٢٧

اعلان صادر من دائرة اجراء عمان لقد وضع بالمراد العلاني لبيع غرفتين من الجهة الشمالية من الدار الثانية المحتوية على اربع غرف الكائنة بمحلة القبرطاي في عمان المحدودة شرقاً طريق خاص وطريق المغارة وشمالاً دار ورتة محمود غرباً دار الحاج علي جنوباً دار ربة تادية لقاء الدين المطلوب من ما اكها قله كاري بن يحيى من جراكسة عمان الى الدائنين السيدين عويس الشريش وعبد الرحيم الفرج وقدره ثمانية عشر ليرة والنققات القانونية فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة دائرة اجراء عمان ودلال البلدية ابو سويلج خلال شهر كاملاً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية على ان يستصحب معه التأمينات القانونية

الاصول ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٧ *** اعلان صادر من دائرة اجراء عمان لقد وضع بالمراد العلاني لبيع كامل الدار العائدة الى ورثة محمد العليان الكائنة بمحلة القبرطاي في عمان المحتوية على ثمان غرف تحتاني وغرفتين علويتين مع مشتملاتها الشرعية المحدودة شرقاً وشمالاً ملك البائع وغرباً مسيل ماء وجنوباً ملك احمد المباع الى محمد العليان وجبل المحجوزة لقاء دين السيد سعد الدين الشريجي من تجار عمان وقدره مائة ليرة عثمانية والنققات القانونية فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة دائرة اجراء عمان ودلال البلدية ابو سويلج خلال شهر كاملاً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية على ان يستصحب معه التأمينات القانونية ٢٣ كانون ثاني ١٩٢٧ ***

جدول خطأ وصواب
لقانون الموظفين

الصحيفة	المادة	السطر	الخطأ	الصواب
٧	٦٣	٤	٣٨ الى ٦١	٢٨ الى ٩١
		٦	٣٠	٦٠
٨	٦٧	١٦	٣٨ الى ٦١	٢٨ الى ٩١
٩	٧٤	٢٧	٤١	٧١
	٧٦ عامود ثالث	٥	٤١	٧١
	٧٨	١٨	٤١	٧١
١٠	٨٤	١٤	٥٣	٨٢
	٨٧	١٤	٥١	٨١
	٨٩	٢٢	٥٠ و ٥٥	٨٠ و ٨٥
١١	٩٠	٣	انظر أيضاً المادة السابعة من الفصل الثاني	انظر أيضاً المادة ١٢
	٩٧	٢٤	المادة الخامسة	المادة السادسة والتسمين
١٢	١٠٥	٢٦	١٣	٣ و ٢
	١٠٥ الفقرة أ	٣	١٩٢-٤-١	١٩٢٥-٤-١
	١٥	٥	١٩٢-٤-١	١٩٢٦-٤-١

ملحوظة :- يأتي هذا الجدول جدول الخطأ والصواب المدرج في الصحيفة ١١ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٤٨
رئيس ديوان الرئاسة